

ملح الأصل في شرح الشافية للخضر اليزدي

م.م. فضيلة صبيح نومان الخزاعي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة القادسية - العراق

الاميل: fadheela.noman@qu.edu.iq

ملخص البحث :

تعدّ شروح الشافية لأبن الحاجب من اهم انظمة هذه اللغة ، إذ يقدم احياناً على المستوى النحوي ، ويعدّ شرح الشافية للخضر اليزدي في القرن الثامن الهجري أهم وأشهر متن صرفي نال اهتماماً كبيراً وعناية فائقة لم تنله غيره من المتون اللغوية وفي كل عصر يظهر لها شرح ، واحتوت شافية ابن الحاجب ابواب وموضوعات ومساائل مختلفة متنوعة لم يعدها القدماء من الصرف فقط انما النحو ايضا" ومنها الاسم والفعل وانواعه ، والصفة المشبهة والمصدر واسماء الزمان والمكان والآلة والتصغير والنسب والإمالة والتخفيف والإعلال والإبدال وغيرها ، وكا ن للقرآن الكريم أثر بالغ في شرح الشافية للخضر اليزدي وكذلك عند الذين سبقوه ولا يفوتنا القول أن علم الصرف كان مختلفاً " بعلم النحو منذ النشأة الأولى ، إذ لم تفعل الدراسات الصرفية عن الدراسات النحوية في كتاب مستقل ، فكان الصرف حينئذ يعيش تحت ظلال النحو والدليل على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه وكتاب المقتضب للمبرد ويعدّ (الفراء) ت ١٧٧ هـ (أول مؤلف جعل مسائل علم الصرف في مصنف مستقل وأكثر من التمارين والتدريبات عليه لذا يعدّ مؤسس علم الصرف) .

ونجد تقريباً " قد استقرت ابواب الصرف والنحو في شرح الشافية للخضر اليزدي لمعرفة أحوال أبنية الكلم وغيرها التي تدل على المعنى العلمي ، وانما عند حده الصرف بالأصول فقد قصد بها معرفة أبنية الكلم ، ولا ريب فإن علم الصرف والنحو عنده هو علماً واحداً " مثلما فعل سيبويه في الكتاب إذ لم يميز بينهما . وقسم البحث على ثلاث مباحث : الاول بعنوان منهج اليزدي في الشرح والثاني : مصطلح الاصل وما يرادفه من مسميات أخرى قريبة منه مثل المقيس او الأولى او اصل الباب : وغيرها ، واما الثالث فكان بعنوان مواضع وابواب ملح الأصل في شرح الشافية للخضر اليزدي ... فضلاً عن خاتمة وقائمة بأهم المصادر والمراجع .

M. Fadila Sabih Numan Al-Khuzai.**Department of Arabic Language - College of Arts -****University of Al-Qadisiyah - Iraq****Email: fadheela.noman@qu.edu.iq****Abstract:**

The commentaries of al-Shafi'iyyah by Ibn al-Hajib are among the most important systems of this language, as it is sometimes presented at the grammatical level, and the explanation of al-Shafi'ah by al-Khader al-Yazdi in the eighth century AH is the most important and most famous of the text. A morphological one that received great attention and great care that other linguistic texts did not obtain, and in every age, an explanation appears. And miniaturization, lineage, tilt, dilution, misalignment, substitution, and so on, and the Holy Qur'an had a great influence in explaining the healing of al-Khidr al-Yazdi, as well as among those who preceded it

As the morphological studies on grammatical studies were not done in a separate book, then the exchange at that time lived under the shade of grammar, and the evidence for that is what came in the book of Sibawayh and the book of alMuqtazab by al-Muqtaz. Accordingly, the founder of morphology is .We find almost "the sections of morphology and grammar have been stabilized in the explanation of the Shafiyyah of al-Khidr al-Yazdi to know the conditions of the word structures and others that indicate the scientific meaning, but when it is defined by the origins, it was intended to know the syntax of speech, and there is no doubt that the science of morphology and grammar is for him is one science, as he did Sibawayh in the book, as he did not distinguish between them. The research was divided into three sections: the first is titled The Approach of Al-Yazdi in AlSharh and the second: the term "Al-Yazdi" and its equivalent in other names close to it, such as Al-Muqis, the First, or the Origin of the Chapter: and others, and the third was titled Places and Sections. Al-Shafia for Al-Khader Al-Yazdi 000 as well as . a conclusion and a list of the most important sources and references

المقدمة

توطئة لمح الأصل في المدونة قديما وحديثا

الأصل في اصطلاح النحاة يُطلقان ويراد بهما : القاعدة الأصلية^١، مثلما نجد هذا في كلام سيبويه :
وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاً وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ،
وليس للاستفهام في الأصل غيره^٢ " إذ ان القاعدة الاصلية في الاستفهام أن يكون بالهمزة ، وهو ما عبر عنه سيبويه بأنه (
الأصل) ، والاستفهام بغير الهمزة يعدّ فرعاً .
وكذلك يطلق لفظ الأصل على (التقدير) ، فعندما يقول النحوي - مثلاً :- (أصل الكلام كذا) ، اي تقدير الكلام ، ومثال
ذلك قول ابن السراج (ت٣١٦ هـ) : " لا سواء أصلية : هذان لا سواء ، وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما " ، وانما اراد ابن
السراج توضيح ان التقدير هو قاعدة : إذ ان لكل خبر مبتدأ أو ان الجملة لا بدّلها من مسند ومسند اليه او فعل وفاعل
فاذا غاب احدهما فلا بد من تقديرهما ، وهكذا وضع ابن السراج من خلال حديثه عن (لا) النافية في جملة (لا سواء) .
وقد يراد بالأصل مرادفات أخرى مثلاً : (المقيس) والمقيس عليه ، وهما من أركان القياس ، وما من باحث إلا وتعرض
الأصول النحو او القياس ، حتى يعرض المقيس عليه والمقيس ويطنّب في شرحهما وبيان احكامهما^٣

^١ الكليات (ابو البقاء الحنفي) : ٨٧

^٢ الكتاب (سيبويه) : ٩٩/١

^٣ الاصول في النحو (ابو بكر بن السراج) : ٤٨٢/١

^٤ ينظر : الخصائص (عثمان بن جني) : ٩٧/١ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ولمع الأدلة (ابو البركات الأنباري) : ٩٣ ، والاقتراح في علم أصول النحو (جلال الدين السيوطي) : ١٠٨٩٩، ١١٠٠-١١٠٨ ، ومن المحدثين : اصول التفكير النحوي (علي ابو المكارم : ٨٣ ، ٩٥ ، والأصول (تمام حسان) : ١٥٦ ، ١٥٨ ، والقياس في النحو العربي (٥٠ سعيد جاسم الزبيدي) : ت ، ٢٦

كذلك نجد اشارات كثيرة في كتب الخلاف النحوي عن ملح الأصل ، ونجد هذا واضحا" عند ابن الانباري ؛ سواء على مستوى توجيه النصوص والمسائل النحوية او على مستوى صياغة القواعد النحوية ، ومثال ذلك : " ان الاصل في هذه الأحرف ان لا تنصب الاسم ، وانما نصبته لأنها أشبهت الفعل ؛ فاذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، واذا كانت فرعا: عليه فهي اضعف منه " اذن فقد بين ابن الانباري بعض المسائل التي تميز الأصول وما يتفرع عنها من خلاف بيان رافع الخبر بعد (ان) وما شابه هذا الحرف

المبحث الاول : ملامح منهج الخضر اليزدي في منهج الشافية

لا بدّ لنا قبل أن نخوض في منهج اليزدي أن نسلط الضوء على المعنى اللغوي والاصطلاحي للمنهج. فالمنهج لغة: (الطريق الواضح، والتهجّ الطريق: أي استبان وصار تهجاً واضحاً بيناً، ونهجت الطريق، إذا أبنته وأوضحته، يقال: اعمل على ما نهجت لك، ونهجت الطريق أيضاً: إذا سلكته، وفلان يستنهج سبيلاً فلان: أي: يسلك مسلكه[١] أما معناه الاصطلاحي، فهو: (طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة[٢])، ومعلوم أن لكل مفكر أو عالم أو باحث طريقته في البحث والنظر؛ لتدل على مقدرته العلمية والسمات التي يمتاز بها عن غيره، فالاختلاف في الرؤى من سنن الكون الطبيعية. وأرى من الواجب أن أشير إلى منهجه في الشرح؛ لأن ذلك يرسم صورة عن شخصية هذا العالم، وعن مادته في شرحه، ومما يميز منهج اليزدي في شرحه لشافية ابن الحاجب ما يأتي:

١- بدأ شرحه مقدمة ذكر فيها أنه صنف هذا الشرح هديةً يفضّل بها لأحد السلاطين في عصره، ولكن لم تتمكّن من معرفة هذا السلطان؛ لأنّ الرطوبة قد أتت على عدد من أسطر هذه المقدمة، فأخفت أو طمست مضمونها، وبعد ذلك بين أهمية هذا الشرح؛ إذ قال بأنّه: (شاف بالفحص عنها، واف متكفل لها بشوافٍ تذللّ صعابها، تُخرج من القشور لبابها، مشير إلى ما فيها من الشبه، مع ما أمكن من تلافيها، جامع لسائر الشروح، مقرر حقائقها على سنن الوضوح، معرب عن وجه الصواب، مشتمل على نصوص مفتقرة من الكتاب، متضمن لما لا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فيما مضى من الزمان، و غير بسيط، لا طويل متقارب معانيه، متدارك مبانيه، يدرك أشياء خفيت على الشارحين، وإن كانوا لأنفسهم مادحين[٣].

٢- سار اليزدي وفقاً لعبارة ابن الحاجب في المتن: وكان يقطع عبارة صغيرة منه، مسبوقة بكلمة "قوله"[٤]، أو كلمة "قال" قليلاً[٥]، ثم يبدأ بشرح العبارة، ومثّل ذلك قول ابن الحاجب: (وافعل للمطاوعة غالباً، نحو: غمّمته فاعتم، وللاتخاذ، نحو: اشتوى، وللمفاعلة[٦])، نحو: اجتوروا واختصموا، وللتصرف، نحو: اكتسب[٧]، يقول اليزدي: (قوله: "وافعل للمطاوعة غالباً" أي: لمطاوعة ثلاثية، وهذا كقولك: لك: غمّمته فاعتم، قوله: "وللاتخاذ" أي ويحيى، أيضاً للاتخاذ، وقد تقدّم معناه، وهو على نوعين: إما أن يكون صورة، كقولك: شويته فاشتوى وطبخته فاطبخ، أي: أخذته شواءً وطبخاً، وإما أن يكون معنى، كقولك: كال البائع فاكثال المشتري، أي: أخذته مكيلاً، ووَزَنَهُ فآثَرَنه، أي: أخذه موزوناً[٨].

١) وفي بعض الأحيان يقطع عبارة من المتن، ثم يقول: "إلى آخره"، ثم يشرع بشرح العبارة[٩].
٣- سار اليزدي على نهج شافية ابن الحاجب من حيث ترتيب الموضوعات ومواضع ورودها، ولم يحِدْ عنه بصفته شارحاً لهذا المتن.

٤- اهتم اليزدي بمراجعة النسخ لتوثيق عبارة ابن الحاجب، فكان يشير إلى بعض النسخ[١٠]، وما وقع فيها، كقوله: (وفي بعض النسخ: والأولان للفعل[١١]، وعبارة الشافية: وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية[١٢]، وقوله: (وقد وقع في بعض النسخ مكان قوله: ومعنى تفاعل، وقوله: وللمفاعلة[١٣]، وهكذا قال في الشرح[١٤]، وهو غلط[١٥].

٥- اتبع اليزدي أسلوب المحاوره بين السائل والمجيب كثيراً في عرضه للمادة الصرفية؛ إذ كان يفترض الأسئلة ثم يجيب عنها إجابة وافية؛ رغبة في إيضاح جوانب القضية التي يثيرها أو المسألة التي يناقشها؛ مثل قوله: فإن قلت... قلت[١٦]، أو فإن قيل... قلت[١٧]، أو: ولقائل أن يقول... والجواب[١٨]، ومثال ذلك قوله في كون الاسم الأصلي والفعل الأصلي ثلاثياً، وعدم جواز كونهما ثنائيين: (فإن قلت: مثل: "ذا، وكم، وما" أسماء أصول، وليست بثلاثية، فلا يستقيم قوله[١٩]: وأبنية الاسم الأصول ثلاثية، قلت: كما أن الأصلي والمزيد فيه لا يطلقان على الحروف؛ فكذا لا يطلقان على ما أشبهها؛ لكونه جامداً، كما أنها جوامد، فإذا المراد بقوله: "الاسم" الأسماء المتمكنة[٢٠].

٦- لم ينسب اليزدي المذهب والآراء غالباً إلى أصحابها؛ وإنما اقتصر على ذكرها من دون نسبة، مكتفياً بعبارات ترددت على

- لسانه تفيد العموم، كقوله: قال شارح[٢١]، وبعضهم يقولون[٢٢]، وقيل[٢٣]، وذهب طائفة[٢٤]، وذهب الأثرون[٢٥]، وذهب قوم[٢٦]، وكذا بعض أئمة النحو[٢٧]... وغيرها من العبارات[٢٨].
- ٧- غير أنه قد ينسب بعض الآراء إلى أصحابها في بعض المواضع؛ كقوله في باب الإعلال:
- ٨- ومنها قولهم: أسماء: علم امرأة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيبويه[٢٩] أنه كان في الأصل: وسماء، من الوسامة، وهي حسن الوجه، فقلبت الواو ووزنه "فَعْلَاء" كـ "حمراء"، ومذهب المبرد[٣٠] أن لا قلب فيه، هو "أَفْعَالٌ" جمع الاسم، وإِذَا منع صرفه للعلمية والتأنيث المعنوي[٣١]. ٧- حرص اليزدي على شرح الألفاظ الغريبة التي في المتن كقوله: (وسمنان: اسم رجل، وقيل: اسم موضع، وقيل: ماء لبني ربيعة[٣٢]، وهو غير منصرف للعلمية والألف والنون، والخَزَعَالُ: ناقة بها شبه ظلع[٣٣]، ومنه: ("الجندل": الحجر، و"العَلْبُطُ: الكبر[٣٤]، ومنه: ("الفَحَجَلُ": الذي يمشي مشي الأَفْحَج، وهو الذي يكون في المشي صدرا قدميه متقاربين، وعقباه وساقه متباعدين[٣٥]، ويمكن القول: إن شرح اليزدي بمثابة معجم لغوي؛ لأنه فسر الكثير من الألفاظ اللغوية، سواء أكانت هذه الألفاظ ترد في المتن أم لم ترد.
- عُني عناية كبيرة بالحدود[٣٦] [والمصطلحات، ووضع لها قواعد يجب مراعاتها لتكون أكثر دقة وشمولاً، ومن تلك القواعد:
- ذكر الجنس أولاً ثم ذكر الفصل ثانياً، وأجب في صناعة التحديد[٣٧].
 - يجب أن يكون الحد جامعاً[٣٨].
 - يجب أن يكون مانعاً[٣٩].
 - ألا يشتمل على ما يرادف المحدود[٤٠].
 - لا يجوز أن يضم في الحدود[٤١].
- ٩- اهتمامه ببيان المعنى اللغوي لبعض المصطلحات الصرفية في أثناء شرحه؛ ومن ذلك: المضارع، والوقف، والرّم، والإمالة، والإعلال، والإدغام؛ كقوله: (والمضارع لغة: المشابهة، يقال: ضارعت: أي: شابهته[٤٢]، وقوله: (معنى الوقف لغة: الحبس[٤٣]، [والإعلال في اللغة: معالجة العلل[٤٤]، [والإدغام لغة: إدخال شيء في شيء، تقول: أدغمت المتاع في الظرف، إذا أدخلته فيه، وعن ابن دريد[٤٥]: أدغمت اللجام في الفرس، إذا أدخلته فيه[٤٦].
- ١٠- كان يُعرب النص الذي هو بصدد شرحه أحياناً؛ ومن ذلك ما جاء في شرح قول ابن الحاجب: (أي بينها وبين حرف حركتها [٤٧])
- ١- قال: (هذا تفسير لقولهم: بين بين، واعلم أن لفظ "بين بين" من الأمور الإضافية، فيقتضي التعدد، وعلى وفق ذلك كررت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها هنا مبنية لتضمن معنى الحروف، كما أن قولهم: هو جاري بيت بيت، مبني... وقوله: "بين بين" محله الرفع؛ لأنه معطوف على المرفوع، والتقدير: يجمعه الإبدال، والحذف، وجعلها قريبة من حرف اللين على ما اقتضاه المقتضي[٤٨].
- ١١- اهتمامه بالتعريفات في أثناء شرحه المادة؛ كتعريفه للإلحاق والمطاوعة[٤٩]، واسمي المّة والنوع[٥٠]، واسم الآلة، والجمع المصحح والمكسر[٥١]، والوقف[٥٢]، والروم[٥٣]، والإشمام[٥٤]، والاشتقاق، ومسائل التمرين[٥٥]، ومن ذلك قوله: (اعلم أن الإلحاق: جعل مثال على مثال أزيد منه؛ ليكون صرفه كصرف ذلك الملحق به...[٥٦]، وقوله: (اسم الآلة: هو الذي يسببه يصدر الفعل عن الفاعل؛ ألا ترى أن المَحْلَب هو ما يَحْلَب بواسطته، والمفتاح ما يَفْتَح بسببه، والمكسّحة ما يَكْسَح به، فهو للمعالجة والنقل واستعانة الفاعل به[٥٧]، وقوله: (وينبغي أن تعلم أولاً معنى الاشتقاق، فنقول: هو تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى الأصليين[٥٨].
- ١٢- اهتم اليزدي بالتقسيمات؛ فهو يعتمد إلى التقسيم ليسهل عليه إعطاء قاعدة لكل قسم: كقوله: (المركب إما أن يكون إضافياً أو لا الثاني إما أن يكون إسنادياً أو لا الثاني ويسمى مزجياً، إما أن يكون يتضمن الحرف أو لا، فما سوى القسم الأول إذا أضيف إليه، أضيف إلى صدره مطلقاً، فتقول في تأبط شراً وبرق نحره: تأبطي وبرقي...[٥٩].
- ويلاحظ على هذه التقسيمات أنها تأتي أحياناً متتابعة متلاحقة يصعب على القارئ تتبعها؛ مما يؤدي إلى تشتت ذهنه ويجعله في حيرة من أمره حتى يراجعها كرتين؛ فعلى سبيل المثال يقول في باب التصغير: (هذا بحث الحذف، أعني الحذف الجاعل للكلمة على حرفين، فنقول مقسماً: الاسم الذي يراد تصغيره لا يخلو من أن يكون محذوفاً منه شيء، أو لم يكن كذلك، ولا كلام في الثاني، والأول لا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف، أو لم يكن كذلك، والأول لا يخلو من أن يكون فيه عوض عن المحذوف، أو لم يكن كذلك، والأول لا يخلو من أن يكون العوض الذي فيه همزة وصل، أو لم يكن كذلك، والثاني من التقسيم الثاني

- وهو الذي لم يكن على ثلاثة أحرف - لا يخلو من أن يكون محذوفة الفاء كعدّة، وكُلّ اسمًا، أو العين كسّه، ومُدّ اسمًا، أو اللام كدّم، وحرّ...[٦٠].
- ١٣- جعل اليزدي علم الصرف من جملة علم النحو، ولم يميز بينهما؛ ولذا نراه في شرحه يستعمل كلمة النحاة بدلًا من الصرفيين[٦١]، فهو سائر على خطى المتقدمين، فإنهم لم يميزوا بينهما، وعليه سيبويه في الكتاب، فإنه ذكرهما بلا فصل وتمييز، وسموهما معًا علم النحو، وعلى هذا فهو لا يرى رأي المتأخرين من النحاة الذين فصلوا بين علم النحو وعلم الصرف، وجعلوه علمًا برأسه مغايرًا لعلم النحو، كما فعل ابن الحاجب حين صنف كتابًا في النحو "الكافية"، وفي الصرف "الشافية".
- ١٤- يذكر اليزدي أحيانًا في شرحه ألفاظًا فارسية مقابل بعض المفردات العربية، فيقول مثلًا: (والحَلِيتُ صمغ الأنجُذان، ويقال له بالفارسية: انكژد[٦٢])، وقوله: (والكائبة من الفرس: مقدّم المنسج؛ حيث يقع عليه يد الفارس، ويسمى بالفارسية: يال اسب[٦٣])، وقوله أيضًا: (والخروج: علم لشجر يقال له بالفارسية: بيدانجير[٦٤]). وذكر هذه الألفاظ لا يدلّ دلالة واضحة على أنّه متمكن من اللغة الفارسية وعارف؛ لأنه قد سبقه إلى ذكرها بعض شراح شافية ابن الحاجب[٦٥].
- ١٥- تصرف اليزدي أحيانًا في النص الذي يشرحه بالحذف منه؛ كقوله: (قوله: وصعفوق نادر[٦٦])، والعبارة في المتن: (لندور فعُول وهو صعفوق...[٦٧])، وقوله: (وللرباعي خمسة[٦٨])، والعبارة في المتن: (وللرباعي المجرّد خمسة[٦٩])، وبالزيادة عليه كقوله: (قوله: وأما قلى يقلى، فلغة عامرية[٧٠])، بزيادة كلمة "لغة" على ما جاء في المتن[٧١].
- ١٦- اهتم اهتمامًا بالغًا بعرض المسائل الخلافية، ولم يكن ناقلًا لها فحسب، بل نراه يقف عندها، ويفصل القول فيها، ويعرض رأيه على آراء النحاة؛ فعلى سبيل المثال في مسألة "أشياء" يقول: (اعلم أن المصنف ومقلّديه ومقلّديه[٧٢] على أن أصلها كان شيئًا كحمراء[٧٣])، ثم قلبت بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين، والعين موضع اللام، فصارت: لَفْعاء، والتقدير الذي أسلفناه من أن قلبها من أفعال أسد من هذا؛ لأن هذا التقدير مشتمل على مراعاة التانيث، ولا اشتمال له على مراعاة الجمعية؛ لأنهم جعلوه فعلاء، ولا دلالة لها ظاهرة على الجمعية، ولا شك أنها جمع، فيجب مراعاة الجمعية فيها...[٧٤].
- ١٧- شَغَف اليزدي شغفًا كبيرًا بالتعليل، فلا يكاد يعرض لمسألة إلا ويعللها بما تمليه عليه قريحته، وهذا يدلّ على حدة ذكائه، وغزارة علمه وثقافته، وعمق معرفته بعلم الصرف والعلوم الأخرى كالفقه وأصوله وعلم المنطق، ولم يكن بدعًا من النحاة، بل نهَجَ نهَجَ النحويين الذين سبقوه في هذا المضمار؛ فعلى سبيل المثال: جاء في شرح قول ابن الحاجب في المنسوب: (وتحذف الياء الثانية)[٧٥]، قال: (إذا كان ما قبل آخر الكلمة ياءين الأولى ساكنة والثانية متحركة، وجب حذف الثانية، على الصحيح، وهو مذهب سيبويه، قال عقيب ذكر مثل أسيد[٧٦]: "فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة"؛ وذلك لاستتفال الإدغام في حرفي العلة مرتين؛ إذ الإدغام في ياء الإضافة مقدر، وإنما لم تحذف الأولى؛ لأنها لو حذفت لزم إما تخلف المـ مقتضى عن المقتضي، وإما القلب بعد الحذف؛ أما الأول فلائنه وجب أن يقال في سِيد: سِيدِي، مع تحريك الياء وانفتاح ما قبلها، وأما الثاني فلائنه لو أُعِلّ لزم أن يقال: سَادِي، وهذا يوجب انخرام البنية رأسًا، فيبقى أن يقال: سِيدِي وميتي...[٧٧].
- وكان في تعليلاته يستند إلى قواعد يحتكم إليها، ومن هذه القواعد: التعليل بالخفة والثقّل، وبكثرة الاستعمال، وبأمن اللبس، وبالاتّغناء...، وهلم جرا.
- ١٨- ظهرت أمارات التأثير الفقهي والأصولي والمنطقي في شرح اليزدي واضحة من استعماله بعض المصطلحات، كالمعدوم[٧٨]، والمحمول[٧٩]، والدور[٨٠]، والتأثر[٨١]، والتسلسل[٨٢]، والأمر الوجودي[٨٣]، والعدم الصرف[٨٤]، والعدم المضاف[٨٥]، ومن ذلك قوله في شرح قول ابن الحاجب: (ويكسر ما قبلها إن كان ضمة)[٨٦]، قال: (وعلته أنه لو لم يكسر في مرمي ومسلمي، لزم الدور؛ لأن الياء الساكنة المضمومة ما قبلها تنقلب وأوًا، كما هو مذهب الأخفش[٨٧]، ولو انقلبت كان مرموي ومسلموي، وكان في الأول هكذا[٨٨].
- ١٩- شاعت عند اليزدي ظاهرة الاستطراد والتفصيل، واهتم بها في مواضع، وشيوع هذه الظاهرة واهتمامه بها جعله يخوض في التفريعات والخلافات والتأويلات في أثناء عرضه للمادة ومعالجتها، ومن ذلك قوله في شرح قول ابن الحاجب: "وقَعْل للتكثير"[٨٩]: (أي: الأصل في بابهِ أن يكون للتكثير، ومعناه تكثير الأصل الذي اشتق هو منه، وهو على ثلاثة أنواع: أحدها: أن يكون راجعًا إلى نفس الفعل، كقولك: فلان يَجُولُ وَيَطُوفُ، أي: يكثر الجولان والطوفان.

والثاني: أن يكون راجعاً إلى الفاعل، كقولك: بَرَكَ النَّعَمُ، وَرَبَّضَ الشَّاءَ، وَمَوَّتَ الْمَالُ. والثالث: أن يكون راجعاً إلى المفعول، كقولك: غَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ، وَقَطَعْتُ الثِّيَابَ. واشتراط النحاة [٩٠] في الأخيرين ألا يكون الفاعل والمفعول واحداً، فلا يقال: بَرَكَ يَعْبِرُ، وَلَا رَبَّضَ شَاةٌ، وَلَا غَلَّقَتْ بَاباً، وَقَطَعَتْ ثَوْباً؛ إذ التكرير فيهما راجع إلى غير الفعل، إما إلى الفاعل، وهو ما كان فعله لازماً، وإما إلى المفعول، وهو ما إذا كان متعدياً، ومحالاً أن يكون الشيء الواحد كثيراً، بخلاف النوع الأول؛ إذ يتأتى حصول فعل من فاعل واحد مراراً كثيرة. اعلم أن هذا القول ليس على الإطلاق؛ لأن التكرير في المتعدي يجوز في نفس الفعل، كما يجوز في المتعلق [٩١]، بل الأول هو الأصل؛ قال سيبويه [٩٢]: "كسَرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ، فَإِذَا أُرِدَتْ كَثْرَةُ الْعَمَلِ قُلْتُ: كَسَرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: عَلَّطْتُ الْبَعِيرَ، وَإِبِلَ مَعْلُطَةً، وَبَعِيرَ مَعْلُوطٍ، وَجَرَحْتَهُ، وَجَرَحَتِ الْجَرَاحَاتُ فِي جَسَدِهِ"، فعلى هذا يجوز قَطَعْتُ ثَوْباً، عَلَى تَكْرِيرِ الْفِعْلِ، لَا الْمُتَعَلِّقِ... [٩٣].

٢٠- استعمل اليزدي في شرحه مصطلحاً لم ينل شهرة واسعة عند النحاة؛ ألا وهو: مصطلح "الغابر" [٩٤] على الفعل المضارع، يَبْدُ أن الفعل المضارع أكثر شهرة واستعمالاً منه، وهو من الأضداد؛ قال أبو بكر بن الأنباري: (الغابر حرف من الأضداد، يقال غابر للماضي، وغابر للباقي [٩٥]، ومع ذلك وجدت من يستعمله للفعل المضارع، كالخليل بن أحمد في كتابه المسمى بـ"العين" [٩٦]، والأزهري في "تهذيب اللغة" [٩٧]، وصاحب كتاب "المقصود" [٩٨].

٢١- ٢٢- استعمل ألفاظاً وتراكيب كثيرة تعبر عن رأيه، ومنها على سبيل المثال قوله: فيه نظر [٩٩]، وهو غير سديد [١٠٠]، والحق [١٠١]، لو قال كذا لكان أسد [١٠٢]، والأولى [١٠٣]، وهو خطأ [١٠٤]، والصحيح [١٠٥]، وهو غلط [١٠٦]، وهو المختار [١٠٧]، وليس الأمر كذلك [١٠٨]، وغيرها من الألفاظ والعبارات.

مثال ذلك رده على قول ابن الحاجب: "وبالفاء والعين، أو بالعين واللام ليف مقرون، وبالفاء واللام ليف مقروق" [١٠٩]؛ إذ قال: (أي: وسمي المعتل بالفاء والعين كـ"ويل"، أو بالعين واللام كـ"حو" ي، ليفاً مقروناً؛ لاقتزان حرفي العلة فيهما، وسمي المعتل بالفاء واللام كـ"وَقَى" ليفاً مقروناً؛ لاقتراق حرفي العلة فيه.

وفي هذا الإطلاق نظر؛ لأنه مخصوص بالثلاثي؛ لأن المعتل بالفاء واللام الأولى في الرباعي كـ"وسوس" لم يسموه ليفاً، وإن كان وجه التسمية فيه موجوداً؛ بل سمي معتلاً، وإنه إن سماه به جاز؛ إذ لكل ما اصطلاح عليه، ولكن الكلام في أنه ليس بمنقول [١١٠].

٢٢- سار اليزدي على خطى العلماء المتقدمين وشرح الشافية فيما استشده به من القرآن الكريم وقرآته، والحديث النبوي، وكلام الصحابة رضي الله عنهم، وكلام العرب شعرها ونثرها، ولغات الأمم الأخرى في أثناء عرضه للمسائل الصرفية.

٢٣- اهتم اليزدي بمسائل التمرين؛ لذا نراه قد جاء بمسائل آخر ليست في الشافية، وأكثرها متفرع من كتاب سيبويه، إذ يقول: (وهذه مسائل في هذا الباب تجد صور بعضها في الكتاب [١١١]، ونظائر بعضها فيه، أضفنا إليها عللاً مرضية، وفروعاً مستحسنة عند أرباب هذه الصناعة، ومنها ما لا تجد ولا نظائرها في كلامهم، ولكنها مستخرجة من قواعدهم وتأسيساتهم، أتينا بها تشجيعاً للذهن، وتأسيساً بأهمية هذا الفن [١١٢].

ومثال ذلك قوله: (فإن قلت: ما مثل ﴿كَانَتْ جَمَالَتْ صَفَرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣] من وأيت؟ قلت: وآيات ووُي، وعلى التخفيف ووي، بقلب الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها جوازاً كما في يَوْمِنُ، ولا يقال: اجتمع الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فتقلب الواو ياء، وتدغم في الياء [١١٣]؛ إذ القلب جائز، لا واجب كما في روية بالتخفيف [١١٤].

٢٤- كان اليزدي في شرحه يتبع كلام ابن الحاجب في الشافية وشرحها، وشرحه للمفصل، ويعرض بعضه على بعض، ومن أمثلة ذلك قوله: (وأما قول المصنف في الشرح [١١٥]: وأصل عطاء في التصغير عطيو، قلبت الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها، ففيه نظر؛ لأنه قال في المتن [١١٦]: وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها؛ أي: قلب الهمزة ياء، فقلبها واواً ثم قلب الواو ياء تطويل للطريق، ومخالفة للمتن [١١٧]. يريد اليزدي أن قولك: عطاء تصغير عطى، وكان أصله عطياً، والياء الأولى ياء التصغير، والثانية الألف الزائدة، فقلبت الهمزة أيضاً ياء، فصار: عطياً، فبهذه ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة نسباً، فصار المصغر على بناء "فَعِيل"، تقول: هذا عطى، ورأيت عطياً، ومررت عطياً. ومثله ما جاء في شرح قول ابن الحاجب: "وباب زاي وزاية [١١٨]: زَائِي، وزاوي [١١٩]، إذ قال: (الثالث: زَاوِي بالواو، ووجه الفرق بينه وبين طَبِيبي؛ لكون الساكن فيه حرف علة، وفي طَبِيبي حرفاً صحيحاً، وأما العدول إلى الواو؛ فلكون الواو أقعد من الهمزة في النسبة، ولكونها أغلب فيها، وأما حمل المصنف في شرح المفصل [١٢٠] هذا المذهب على باب عَمَوِي في قلبها واواً، فضعيف؛ لكون ما قبل المقيس ساكناً وما قبل المقيس عليه متحركاً [١٢١].

- ٢٥- كان كثيراً ما يناقش كلام ابن الحاجب في الشافية وشرح المفصل، ويعرضه على كلام الزمخشري في المفصل، ومن أمثلة ذلك قوله: (قال شارح لما ذكر معنى التعدية في أَفْعَلَ [١٢٢]: في تمشية هذا المعنى في فسقته نظر؛ لأن معناه نسبته إلى الفسق، لا صيرته فاسقاً، ولا يلزم المصنّف شيء من هذا؛ لأنه فصل بقوله: "ومنه" [١٢٣]، أي: ومما نزلت النسبة منزلة التصيير، والحاصل: أن هذا التنزيل كتّينزِيل المقاربة في أحصد منزلة الحصول في أغد، وهكذا فعل الزمخشري [١٢٤]، قال: وَقَدْ جَلَّ يُوَاحِي أفعال في التعدية، نحو فرحته وغرمته، ومنه خطأته وفسقته، وشبهه سيبويه [١٢٥] بحبيته [١٢٦].
- ٢٦- كان اليزدي يعترض كثيراً على قول ابن الحاجب سواء في المتن أم في شرحه للمتن، ويصح له، فلم يكن الرجل إذاً مقلداً ولا تابعاً له، بل كانت له شخصيته الواضحة، وإسهاماته الجليلة، وسوف نفرّد حديثاً لهذه القضية.
- ٢٧- حرص على تتبع مفردات اللغة وجمع ما تفرّق منها على أسنّة العلماء وفي مؤلفاتهم [١٢٧]، ومن ذلك ما جاء في شرح قول ابن الحاجب: "ولا ثالث لهما" [١٢٨]؛ إذ قال: (أي لهذين اللفظين استقراء، وفيه نظر؛ لأنه يرد عليه قولهم: أتان إبد، أي: ولود، نقله ثعلب [١٢٩]، [والحيك بكسر الحرفين؛ إذ القول بالتدخل يستلزمه، وهو قال به كما مر، فلا يخلو من انتقاض وتناقض، هذا وقد نقل: بلص لطانر، وعيل لبلد، وجليخ وجلب للعبة الصبيان، وديس وودد ومشط وإئر وإطل للخاصة [١٣٠] في: الدبس والودد والمشط والأئر والإطل... إلى غير ذلك [١٣١].
- ومثله كذلك أن ابن الحاجب ذكر مما جاء من المصدر الميميّ بضم العين: "مكرم"، و"معون"، وقال: "ولا غيرهما" [١٣٢]، فاعترض عليه اليزدي بقوله: (وفي انتفاؤه نظر؛ لمجيء مهلك وميسر ومالك، بضم العين [١٣٣].

المبحث الثاني

ابواب ملح الأصل في شرح الشافية للخضر اليزدي

باب انواع الأبنية :

قول ابن الحاجب : " ابنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية ، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية " ^١ وضع الخضر : علّه تقديم الاسم على الفعل لكونه أعلى درجة من الفعل ولهذا فإن الأصل تقديم الأصل .

باب الميزان الصرفي :

قول ابن الحاجب " ويُعبّر عنهما بإلغاء والعين واللام ، وما زاد بلام ثانية وثالثة ، ويُعبّر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الأفعال فإنه بالتاء " .

وضح الخضر هذا بقوله : " وإنما توزن الأبنية بالفاء والعين واللام لأن مدلول الفعل أصل جميع الأحداث في المعنى وهنا تكلم عن أصل الحدث أي (الزمن المتعلق بالفعل حصراً) دون غيره ، وعلل هذا بقوله : وكان المناسب ان يكون هو الوزن في اللفظ كما أنه الأصل في المعنى .

وقال ركن الدين الاستربادي : " إنما كان الميزان ثلاثياً لكون الثلاثي أكثر من غيره ولأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر ، والزيادة عندهم أمهل من الحذف ، ولهذا قيل : ادعاء زيادة الماء في أمات أحسن من ادعاء حذفها في أمات " وقال الخضر اليزدي : وهذا هو الواقع لأن ما معناه أصل جميع أحداث ثلاثي ؛ أعني الفعل ، ولو كان هذا المعنى واقعا في رباعي أو خماسي لكان الواجب ان يكون هو الميزان فتعين الفعل بكونه ميزاناً إنما جاء من قبل المعنى ، لا من جهة كونه لفظه ثلاثياً

وذكر الخضر اليزدي : " ان سلامة الترتيب مطلوبة اذا كان الفاء والعين واللام زنة للأصول ؛ لأن الأصول لا تتغير للترتيب فيها بحسب الأصل ، فينبغي ان لا يكون في زنتها كذلك ، بخلاف المزيد فإنه قد يجب في زنته ما لا يجوز في زنة الأصول وذكر الرضي الاستربادي في شرحه للشافية شارحاً عبارة ابن الحاجب في التصريف (أقول قوله : (بأصول) يعني بها القوانين الكلية المنطقية على الجزئيات ، كقولهم مثلاً كل واء او ياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً ، وإنما قصد الرضي بقوله هذا ان ملح الأصل هو القواعد المتعلقة بالصرف ولو ضمنا اي القاعدة الأصلية .

وكذلك في قضية الاسماء هي الأصل في الاعراب مثلما الافعال هي الاصل في البناء او النكرة هي اصل المعرفة والذكر اصل الانثى ، فقال الرضي مثلاً على لزوم الجر للأسماء دون الافعال : " إنما اختفى الجر بالأسماء لأنهم قصدوا ان يوقوا الاسم

^١ شرح الكافية للرضي : ٨٩/١ ، ٣٢/١

لأصالتها في الاعراب ، حركاته الثلاث ، وينقصوا من المضارع الذي هو فرع فيه واحدا" منها ، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل ، وهو الجر واعطوه مايكون معمول له وهو الرفع او النصب او كما قال في موضع آخر ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء إذ بني اسماء الافعال لمشايتها مبني الاصل وهو فعل الماضي والأمر فقط يخرج عن هذا البناء الفعل المضارع فإنه جاء معرباً وذلك لمشايتها الاسم عند البصريين وتوارد المعاني عليه كالاسم .

وواضح من كلام الرضي ان المبني في الأصل هو الحرف والماضي والأمر ، وفي حال حصول المشابهة بين هذا الاصل وبين الاسم امتنع الأخير عن الأعراب ، وذلك في المبهمات اكثر واسماء الافعال وبعض الظروف ، وقصد بالمضمرة الضمائر التي جاءت مبنية خلافاً للأصل فيها لأن الأصل ان تكون معربة ، وكذلك الظروف انما بنيت عند قطعها عن المضاف اليه لمشايتها الحرف ، ولاحتياجها لمعنى المحذوف ، ومن امثلة الظروف المقطوعة عن الأضافة (قبل وبعد)

باب الصحيح والمعتل

وفي باب الصحيح والمعتل قال ابن الحاجب : " وتنقسم على صحيح ومعتل ، فالمعتل ما فيه حرف علة ، والصحيح بخلافه " ، وعقب الخضر اليزدي ، بقوله : واعلم ان الألف هي الأصل في الاعتلال ، لأنه ليست لها قابلية التحرك التي هي من أشرف احوال الحرف ، وكأنها ملازمتها السكون الذي هو قريب من العدم حرف ميتة ، وانما الواو والياء فمشبهتان بها من جهة أنهما قد تكونان حدودتين ، والألف لا تكون إلا ممدودة قطعاً ، فاكسبتا الاعتلال من حيث انهما اتصفتا بصفة الألف وقد وضح اليزدي وجه الاعتلال في الألف اصلاً وانما الواو والياء قد استمدتا الاعتلال من الألف .

وفي باب رد بعض الابنية الى بعض ، " وقد برّد بعض إلى بعض ، ففعل ممّا ثانية حرف حلف ، كفخذ يجوز فيه : فخذ ، وفخذ ، وفخذ ، وكذلك الفعل ، كشهد ، ونحو كتف يجوز فيه : كتف وكتف ... " اي يجوز في فعل ، مما لم يكن ثانية حرف حلق ، لغتان فرعتان ؛ الأولى اسكان العين ، ووجهه ظاهر ، والثانية كسر الفاء مع اسكان العين ؛ أمّا الكسر فلما ذكرنا من ان يكون كدليل على كسر العين ، وانما اسكان فظاها ، ولم يجبي الاتباع لا في صورة الكسر ، ولا في صورة الفتح ، في هذا القسم ، ولا نحتاج الى دليل على عدم مجيئه إذ الأصل عدمه

وذكر ركن الدين الاستربادي ، انما لم يتبعوا في صورة الكسر في هذا القسم ، واتبعوا في القسم الأول ، لأنه ثم كان مرجح للاتباع ، وهو حركة حرف الحلف ، إذ حركتها أقوى من حركة غيرها ، بدليل أنه أقوى من غيرها

أبنية الأسم المزيد

وفي باب (ابنية الاسم المزيد فيه) قال اليزدي : " وللمزيد فيه ابنية كثيرة ، ولم يجبي في الخماسي إلا : عَصْرُ قُوط ، و خَزَعِيل ، وقرطبوس ، وقبجعى ، وخندريس على الأكثر " وفيه خلاف اي (خندريس على الأكثر) ، بعضهم يقولون : إنه فعَلِيل ، فلا يكون من الخماسي المزيد فيه ؛ بل يكون من الرباعي المزيد فيه ، نونه وياؤه زائدتان والأكثر على انه فعَلِيل ، فتكون ياءه زائدة فقط والصحيح ما عليه الأكثر لأنه اذا تردد حرف بين ان يكون زائداً او أصلاً فالحمل على أنه أصل هو الأول ؛ إذ الأصل هو الأصل "

ابواب متفرقة

وهذا متمثل بأمثلة كثيرة مثل رأيه في ألفاظ مثل (سيد) : كان : سيّوداً بكسر العين عند المحققين البصريين أصلاً وحالاً " وكلمة آمَن الله فكانه قال : " بركة الله قسمي ؛ مفرد على الفعل ، كاجر وأنك وهو الأسرْب ... واجر وأنك اعجميان وهمزتها في الأصل للقطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وقد ربط اليزدي الصرف بكثير من العلوم ، وهذا واضح من خلال الفاظ كثيرة مثل : تأثر وتسلسل وغيرها ، مثلاً كلمة (قسي) وهذه القاف والسين والواو هي الأصل جميعها في الأصل (قُوساً)

وقد يذكر اليزدي ملح الأصل تجنباً للالتباس مثل فعَلان بمنزلة فعلاً للثنتين وفَعْلِيل بمنزلة فعلي ، وذلك قولك رمياً ، جاءوا بها على الأصل كراهية التباس الواحد بالاثنتين ، او مثلاً باب المصادر إذ يقول قد تفتح اوائل المصادر منه نحو القَلَقَال والزَّلْزَال ، والأصل الكسر ، أما ما كان على وزن (فَعَلَّلَه جاز فيه الكسر والفتح والكسر افصح ، وان كان مضاعفاً كزَلْزَال جاز فيه الكسر والفتح والكسر افصح لكونه اصلاً " .

وقد ابدلوا من التاء الأولى التي هي فاء افتعل سيناً كما ابدلوا التاء من السين سين لأن أصلها سدس وفي باب الزيادات ، ان الهمزة أصل في الكلمة لأن زنتها (فعيل)

الخاتمة

يتضح مما تمت دراسته في هذه المباحث ان ملح الأصل عند الخضر اليزدي هو فكرة ذهنية مجردة قاد اليها منهج النحاة في تصنيف المادة النحوية وتقتضيها ومن ثم تفسيرها ، وهما من متطلبات عملية التقعيد وتحويل الكم المعرفي في اللغة • والخضر اليزدي ينطلق منه النحاة في فهمهم للأصل والفرع ، فهو تابع لهم في ذلك وان كانت هذه المتابعة ليست مطلقة ، فهو لا يسلم دائما "بالأصل الذي يقول به النحاة السابقون له ، او يتقيد بعبارة ابن الحاجب ، وانما يختار لنفسه من ذلك ما يتناسب مع مقدرته في تحليل النصوص •

واصبحت فكرة ملح الاصل في النحو العربي في المراحل المتأخرة موجهاً أساسياً يرتكز عليه النحاة في اغلب مسائل النحو وابوابه ، فهذه الأصول التي عرفت في المدونة النحوية قبل الخضر اي منذ ١٨٠ هـ الى زمن الخضر اليزدي لم تكن موجهاً أساسياً في عمل النحوي بالقدر الذي اصبحت عليه عند اليزدي ، ان مسائل النحو لا تخلو ان تكون اما اصل متفرع عليه فروع او يعالجها اليزدي بطرائق شتى ، كرده الى الأصل او تعليله او ذكر دليل عليه مما سبقه او نقضه او تأييده او رده وغيرها ولهذا ورد في اغلب ابواب شرح الشافيه ، من خلال توجيه اليزدي لها ورده على من سبقه وكانت علل اليزدي التي علل بها الأصول لم يخرج بها عن العلماء قبله •

واكثر ميل اليزدي للرأي البصري ، وقد أيدهم في بعض المسائل ، وامتازت شخصيته بالعلمية من خلال التوجيه الصري لكثير من المسائل ، وكان اكثر ذكرا "للعطاء والكتب من ابن الغياث ، وقد وصف البصريين بالأصحاب ، وهذا راجع الى شخصية اليزدي العلمية التي امتاز بها ، وهناك آراء كثيرة للخضر اليزدي وهي اكثر وضوحا" في بعض الأحيان تتصدرها عبارة (والأحسن عندي) ، و (أقول) ، وقد تنوع التوجيه الصري عنده إذ شمل ابواب صرف كثيرة في قضايا صرفية كثيرة ومختلفة ، وقد أفاد اليزدي من شرح الشافيه التي سبقته للجاربدي (ت ٧٤٦ هـ)

الهوامش

- [١] الصحاح "نهج": ١ / ٣٤٦ ، وينظر: لسان العرب "نهج": ٢ / ٣٨٣ .
- [٢] منهج البحث الأدبي: د. علي جواد الطاهر: ١٥ .
- [٣] شرح الشافيه؛ لليزدي "الدراسة": ١ / ٩ - ١٠ .
- [٤] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، وغيرها .
- [٥] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٢١٣ .
- [٦] في المصدر نفسه: ١ / ٢٢٨ "ومعنى تفاعل" .
- [٧] الشافيه في علم التصريف: ٢١ .
- [٨] شرح الشافيه؛ لليزدي: ١ / ٢٢٨ .
- [٩] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٧ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ٢ / ٦٢٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٦ ، وغيرها .
- [١٠] ينظر: شرح الشافيه؛ لليزدي: ١ / ٢١٧ ، ٣٧٢ ، ٢ / ٨٨٠ ، ٣٢٩ .
- [١١] المصدر نفسه: ١ / ١٣٢ .
- [١٢] الشافيه في علم التصريف: ٦ .
- [١٣] المصدر نفسه: ٢١ .
- [١٤] ينظر: شرح الشافيه؛ لابن الحاجب ، مخطوط ب / ٦ .
- [١٥] شرح الشافيه؛ لليزدي: ١ / ٢٢٨ .
- [١٦] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، وغيرها .
- [١٧] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٤ ، ٣٥٦ ، ٣٨١ ، ٤٧٩ .
- [١٨] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، وغيرها .
- [١٩] ينظر: الشافيه في علم التصريف: ٦ .
- [٢٠] شرح الشافيه؛ لليزدي: ١ / ١٣١ .
- [٢١] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ ، وغيرها .
- [٢٢] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٨٥ .
- [٢٣] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ٢ / ٩٢٠ ، ٩٢٤ ، ٩٢٦ ، وغيرها .
- [٢٤] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٩٤ ، ٦١٣ .

- [٢٥] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٥٤، ٢ / ٦٦٣.
- [٢٦] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٥٤، ٦٠٨، ٦١٥، ٢ / ٧١١.
- [٢٧] ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٧٣٤.
- [٢٨] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٥٤، ٥٨٢، ٦٠٠، ٦١٨، ٦٢١، ٢ / ٦٦٩، ٧٠٨، وغيرها
- [٢٩] ينظر: الكتاب: ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٨.
- [٣٠] ينظر: المقتضب: ٣ / ٣٦٥، والمذكر والمؤنث له: ١٠٥.
- [٣١] شرح الشافية؛ لليزدي: ٢ / ٨١٤.
- [٣٢] ينظر: معجم البلدان: ٣ / ٢٥١.
- [٣٣] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ١٤٨.
- [٣٤] المصدر نفسه: ١ / ١٨١.
- [٣٥] المصدر نفسه: ٢ / ٦٦٢.
- [٣٦] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٣، ٢٩٦، ٣٤٤، ٥١٢، ٥٦٠، ٢ / ٧١٢، ٧٤٨، ٩٢٣.
- [٣٧] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٣.
- [٣٨] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٤، ٢٩٧، ٣٤٧، ٥٧٤، ٢ / ٧١٣، ٧٩٧، ١٠٨٥.
- [٣٩] ينظر: شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ١٢٧، ٢٩٧، ٢ / ٩٢٤.
- [٤٠] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٠، ٢٩٧، ٣٤٧.
- [٤١] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٦٢، ٢ / ٩٢٤.
- [٤٢] المصدر نفسه: ١ / ٢٣٧.
- [٤٣] المصدر نفسه: ١ / ٥١٢.
- [٤٤] المصدر نفسه: ٢ / ٧٩٧.
- [٤٥] ينظر: جمهرة اللغة: ٢ / ٢٨٨.
- [٤٦] شرح الشافية؛ لليزدي: ٢ / ٩٦٣.
- [٤٧] الشافية في علم التصريف: ٨٧.
- [٤٨] شرح الشافية؛ لليزدي: ٢ / ٧٤٩.
- [٤٩] ينظر: شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ٢٢١.
- [٥٠] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٨٦.
- [٥١] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٤٠٥.
- [٥٢] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥١٢.
- [٥٣] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥١٤.
- [٥٤] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥١٥.
- [٥٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ١٠٥٣.
- [٥٦] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٩١.
- [٥٧] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٩٤.
- [٥٨] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٧٣.
- [٥٩] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ٣٩٦.
- [٦٠] المصدر نفسه: ١ / ٣١٢ - ٣١٣.
- [٦١] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٤.
- [٦٢] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ١٤٤، وينظر: الألفاظ الفارسية؛ لأدي شير: ٥١.
- [٦٣] المصدر نفسه: ١ / ٤٤٧.
- [٦٤] المصدر نفسه: ٢ / ٨٥٥.
- [٦٥] ينظر: بغية الطالب: ٢٢٥، وشرح الشافية؛ لليزدي: ١٨، ١٤٢، ٢٨٥.

- [٦٦] شرح الشافعية؛ لليزدي: ١ / ١٤٦.
- [٦٧] الشافعية في علم التصريف: ٧.
- [٦٨] شرح الشافعية؛ لليزدي: ١ / ١٧٨.
- [٦٩] الشافعية في علم التصريف: ١٤.
- [٧٠] شرح الشافعية؛ لليزدي: ١ / ٢٤١.
- [٧١] ينظر: الشافعية في علم التصريف: ٢٣.
- [٧٢] ينظر: شرح الشافعية للرزي: ١ / ٢٩، وشرح الشافعية؛ لركن الدين: ١ / ١٩٣، وشرح الشافعية؛ للجابردي: ٢٦.
- [٧٣] وهو مذهب الخليل وجمهور البصريين؛ ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٨٠، والإنصاف: ٢ / ١٩٨.
- [٧٤] شرح الشافعية؛ لليزدي: ١ / ١٦١، وهذا الرأي انفرد به من بين النحاة.
- [٧٥] الشافعية في علم التصريف: ٣٩.
- [٧٦] ينظر: الكتاب: ٣ / ٣٧١.
- [٧٧] شرح الشافعية؛ لليزدي: ١ / ٣٦٦.
- [٧٨] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٢، ١٤٥، ١٥١، ١٩٧، وغيرها.
- [٧٩] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٥، ٢ / ٦٣٦، ٦٤٩.
- [٨٠] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٨، ١٣٩، ١٥٣، ٢٣٩، ٢٩٧، ٣٢٢.
- [٨١] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٩٩، ٢٢١، ٢٣٦.
- [٨٢] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٩٧.
- [٨٣] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٤، ٢ / ٧٤٣.
- [٨٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٧٤٣.
- [٨٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٧٤٣.
- [٨٦] الشافعية في علم التصريف: ٧٢.
- [٨٧] ينظر مذهب الأخفش في: الأصول في النحو: ٣ / ٣٤٨، والمقتضب: ١ / ١٠٠، وشرح التصريف؛ للثمانيني: ٦٧٤، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٠، وشرح الأشموني: ٤ / ١٠٨.
- [٨٨] شرح الشافعية؛ لليزدي: ٢ / ٨٧٣.
- [٨٩] الشافعية في علم التصريف: ١٩.
- [٩٠] ينظر: المفصل: ٢٤١، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٩٦ - ٤٩٧، وشرح الشافعية؛ لركن الدين: ١ / ١٩.
- [٩١] أي: في المفعول.
- [٩٢] ينظر: الكتاب: ٤ / ٦٤.
- [٩٣] شرح الشافعية؛ لليزدي: ١ / ٢١٠ - ٢١١.
- [٩٤] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٧٢، ١٩٦، ٢٤٦، ٢٨٠، ٨١ / ٢.
- [٩٥] الأضداد: ١٢٩.
- [٩٦] ينظر: العين: ٢ / ٢٢٤، ٥ / ٣٥٥، ٨ / ٣١١، ٨ / ٣٢١.
- [٩٧] ينظر: تهذيب اللغة: ١٠ / ٢٢٦، ١٥ / ١٣٣، ١٥ / ٢٤٩.
- [٩٨] ينظر: متن المقصود: ٢، ٣، ٢٧، ٢٨.
- [٩٩] ينظر: شرح الشافعية؛ لليزدي: ١ / ١٢٥، ١٤٣، ١٤٩، ١٧٤، ١٧٥، ٢١٦، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧، وغيرها.
- [١٠٠] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٨، ٢١١، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٥٥، ٣٩٠، ٥٠٥، ٥١٣، ٥٢٩، وغيرها.
- [١٠١] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٢٨، ١٢٩، ١٨٨، ٣٤٨، ٣٧٩، ٣٩٣، ٥٣١، ٥٧٣، ٦٠٦، وغيرها.
- [١٠٢] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٣٢.
- [١٠٣] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٤٣، ١٦٩، ١٧١، ٤٦٢، ٥٦٦، ٢ / ٧٩١، ٨٣٠، ٨٤٥، ٨٤٧، وغيرها.
- [١٠٤] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٥٢، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٧٢، ٤٥٨، ٢ / ٦٤٠، ٦٧٢، ٦٧٦.
- [١٠٥] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٨٥، ٣٢١، ٣٧٤، ٤٦٥، ٤٧٣، ٥٩٥، ٦١٦، ٦١٩، ٢ / ٩٨٤.

- [١٠٦] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢١٥، ٢٢٨، ٢٣٦، ٣٩٥، ٥٣٣، ٦١١ / ٢، ٦٣١، ٦٦١، ٦٨٨، وغيرها.
- [١٠٧] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٠٥، ٤١٣، ٤٨٦، ٩٨٨ / ٢.
- [١٠٨] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٤٥٨، ٤٧٣، ٥٦١، ٧٢٧ / ٢.
- [١٠٩] الشافية في علم التصريف: ٩.
- [١١٠] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ١٦٧.
- [١١١] ينظر: الكتاب: ٤ / ٤٠٧، فما بعدها.
- [١١٢] شرح الشافية؛ لليزدي: ٢ / ١٠٨٣.
- [١١٣] رأى اليزدي في شرحه للشافية: ٢ / ٨٧٤ أن قول النحاة على إطلاقه فيه نظر.
- [١١٤] شرح الشافية؛ لليزدي: ٢ / ١٠٨٢.
- [١١٥] ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط ب / ١١.
- [١١٦] ينظر: الشافية في علم التصريف: ٣٣.
- [١١٧] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ٣١٩.
- [١١٨] في المصدر نفسه: ١ / ٣٨١ بزيادة لفظة "زاي" قبل لفظة "زائي".
- [١١٩] الشافية في علم التصريف: ٤١.
- [١٢٠] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٨.
- [١٢١] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ٣٨٢.
- [١٢٢] ينظر: شرح الشافية؛ للجاربردي: ٤٥.
- [١٢٣] ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢٠.
- [١٢٤] ينظر: المفصل: ٢٤١.
- [١٢٥] ينظر: الكتاب: ٤ / ٥٨.
- [١٢٦] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ٢١٢.
- [١٢٧] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٤٧، ١٤٨، ١٧١، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٢، ٢٥٠، ٢٥٢.
- [١٢٨] الشافية في علم التصريف: ١٣.
- [١٢٩] ينظر: توضيح المقاصد: ٣ / ١٥١٥، وشرح الأشموني: ٤ / ٤٥.
- [١٣٠] حكاة الكوفيون، ينظر: شرح القوائد التسع؛ لابن النحاس: ٣٦، وشرح المعلقات السبع؛ للزوزني: ٦٨.
- [١٣١] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ١٧٥.
- [١٣٢] الشافية في علم التصريف: ٢٨.
- [١٣٣] شرح الشافية؛ لليزدي: ١ / ٢٨٢.

ثبت المصادر والمراجع

القران الكريم

- ابوبكر بن السراج، الأصول في النحو (ت ٣١٦ هـ) ت : تح : عبد الحسين الفتلي ، م. النعمان ، النجف الأشرف
- ابو بكر الأنباري ،الانصاف في مسائل الخلاف (٣٧٥ هـ) : تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م
- ابوبكر بن السراج ،الأصول في النحو (ت ٣١٦ هـ) ت : تح : عبد الحسين الفتلي ، م. النعمان ، النجف الأشرف
- ابو البركات الانباري،اسرار العربية(ت ٥٧٧هـ) : تح : محمد بهجة البطار ، م. الترقى ، دمشق ١٩٥٧
- ابو البركات الانباري،لمح الادلة في اصول النحو (ت ٥٧٧) ، تح: سعيد الافغاني ، م.الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٧
- احمد العابد ،هل من معجم عربي وظيفي ،ضمن كتاب في المعجمية العربية المعاصرة الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧ م
- احمد جابر جبران،متن المقصود ،طبعة دار المجمع العلمي ، جدة ، د.ت
- احمد العابد،منهج البحث الأدبي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠
- ابو البقاء الكفوي الحنفي ،الكليات ،م. العامرة ، القاهرة
- ابو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب (ت ١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ،

القاهرة، ١٩٨٨

-احمد بن الحسن الجاربردي، شرح الجاربردي على الشافية، ت ٧٤٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٤ م
-ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف (ت ٦٤٦ هـ)، تح: درويش الجويدي، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٨ م
-ابو الفتح عثمان بن جني، الخصائص (٣٩٢ هـ) تح: محمد علي النجار، ط ٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠
- ابن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية بن مالك (ت ٧٤٩ هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ج ١، ط ١، ٢٠٠٨ م

-ابن جني، سر صناعة الأعراب (٣٩٢ هـ)، تح: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠ م
- أبو جعفر النحاس، شرح القصائد التسع المشهورات، ت ٣٣٨ هـ، دار الحرية، تح: احمد خطاب، ج ٢
-تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦
-التكملة ابو علي الحسن بن احمد النحوي (ت ٣٧٧ هـ) تح: ت كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب، بيروت لبنان
١٩٩٩ م

-الحسين بن احمد الزوزني، شرح القصائد السبع (ت ٤٨٦ هـ) تح: لجنة التحقيق في الدار العالمية، ١٩٩٣ م
-الرضي الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب (ت ٦٨٨ هـ)، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار احياء التراث العربي،
-السيد آدي شير، الألفاظ الفارسية المعربة، ط ٢، دار العربي البستاني، ١٩٨٨
-السيوطي، الاقتراح في علم اصول النحو (ت ٩١١ هـ): احمد محمد قاسم، ط ١، م السعادة، القاهرة، ١٩٧٦ .
-سعید الزبيدي، الصحاح، ت ٣٩٣ هـ، تح: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧ م
- سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي ط ١، دار الشروق، عمان ١٩٩٧
- الشيخ عبد الله الهرري، بغية الطالب لمعرفة العلم الديني الواجب، ج ١، شركة دار المشاريع، ٢٠٠٨ م
-شرح الأشموني على الفية مالك (ت ٩٢٩ هـ) المسمى منهج السالك الى ألفية بن مالك (للأشموني) تح: محيي الدين عبد الحميد، ط ١، م السعادة، مصر، ١٩٥٥ م
-شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي ت ٧٢٠ هـ، تح: حسن احمد العثمان، ج ١، ط ١، الناشر ذوي القربي، م.
روح الأمين، ١٣٩١ هـ. بيروت، ٢٠٠٥ م

-شرح الكافية للرضي الاستربادي، تح: عبد العال سالم مكرم، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠
-علي ابو المكارم، اصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس ١٩٧٣
-عثمان بن الحاجب النحوي، الأيضاح في شرح المفصل، ت: ٦٤٦ هـ)، تح: موسى بناني العلي، م العاني، بغداد، ١٩٨٣
-معجم علم اللغة التطبيقي، مكتبة لبنان، ١٩٨٦ .

-معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (تحية من اللغويين العرب، مكتبة لبنان، ١٩٨٣ هـ
-محمد بن عبد الله مالك الطائي النحوي، ايجاز التعريف في فن التصريف ت ٦٧٢ هـ، تح: محمد عثمان، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩

-محمد بن يزيد المبرد، المقتضب (ت ٢٨٥ هـ) تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط ١، القاهرة ن ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م
- محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، ت ٣٢١ هـ، ط ١، م. مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، ١٣٤٤ هـ
-ياقوت الحموي، معجم البلدان (ت ٦٢٦ هـ)، دار صادر، ١٩٩٣، ط ٢، بيروت

المراجع الأجنبية

Aspects of Canadian Lexicography , p. drysdale ,in papers on Ixicography edby J.E. congleton and others , U.S.A 1979

Retriving Lexicographic Citations from a Computer Archive of Language Materials , D. Sherman , by R.R.K. 1979

The Training and professional Development of Lexicogra pby in Germany . London , 1981